

خطة سلام لسوريا الجزء 3

مناطق السيطرة المتفق عليها، واللامركزية، والإدارة الدولية

جيمس دوبينز (James Dobbins) وفيليب غوردون (Philip Gordon)، وجيفري مارتيني (Jeffrey Martini)

ضعفاً من أي وقت مضى. ولكن لا تزال هناك فرصة للإدارة الجديدة في واشنطن لإحراز تقدم حقيقي في وقف تصعيد الصراع والمساهمة في تحقيق الاستقرار في سوريا إذا ركزت على وضع نهاية واقعية وقابلة للتحقيق، عبر تحقيق اللامركزية في سوريا التي تقوم على مناطق السيطرة المتفق عليها والمُعترف بها والمدعومة من الشركاء الخارجيين.

مناطق السيطرة واللامركزية والإدارة الدولية

قدمنا مقترحات لإيجاد طريقة واقعية للمضي قدماً في سوريا على أساس خمسة عناصر أساسية في منظورين تحليليين سابقين، وهذه العناصر هي: تأجيل الانتقال السياسي الشامل ومسألة مصير الرئيس السوري بشار الأسد (Bashar al-Assad) إلى أن تصبح آفاق الاتفاق أكثر ملاءمة؛ وتجميد الصراع على نحو مطرد على طول خطوط المعركة القائمة؛ وتحقيق اللامركزية الجذرية للحكم وضبط الأمن السوري؛ والحصول على ضمانات أمنية من جانب قوى خارجية تُشرف على تنفيذ وقف إطلاق النار في المناطق الإقليمية المتفق عليها؛

هذا المنظور التحليلي هو المنظور الثالث في سلسلة يُطالب فيها المؤلفون باتخاذ خطوات عملية تهدف إلى الحد من القتال في سوريا لإنقاذ الأرواح والحد من تدفقات اللاجئين ومكافحة الإرهاب والتطرف وتوفير المزيد من الوقت لإحداث عملية انتقال وطني. وقد دعا المنظور التحليلي الأول إلى إنشاء مناطق آمنة مقترنة بضمانات خارجية كآلية لتنفيذ وقف إطلاق النار ويعد نموذج اللامركزية الثاني المقترح هو النموذج الأكثر قابلية للتطبيق للحكم المستقبلي في سوريا.

وبينما يواصل المجتمع الدولي البحث عن سبل لإنهاء الحرب الأهلية في سوريا، يرى هذا المنظور أن التطورات الأخيرة في سوريا والمنطقة - بما في ذلك وقف الأعمال القتالية التي ترعاها روسيا وإيران وتركيا - تُعزز احتمالات الاتفاق الوطني لوقف إطلاق النار حسب مناطق السيطرة المتفق عليها والمدعومة من قوى خارجية، وكذلك يقترح المنظور خطة للإدارة الدولية لمحافظة الرقة. وبعد ما يقرب من ست سنوات من هذه الكارثة الإنسانية ومن تلك الاضطرابات الجيوسياسية من سوريا، نجد أن آفاق إزالة نظام الأسد والانتقال القريب إلى "معارضة معتدلة" باتت أكثر

وبدء المفاوضات بين جميع الجهات الفاعلة المحلية والدولية ذات الصلة لتحقيق الإصلاح السياسي في نهاية المطاف في سوريا.¹

والمنطق الكامن وراء هذه المقترحات هو أن السياسة المعلنة للولايات المتحدة وشركائها الذين يدعمون جماعات المعارضة المناهضة للنظام بهدف إرغام الأسد وداعميه الروس والإيرانيين على قبول تخلي الأسد عن السلطة أو تقاسمها مع حكومة سورية "معتدلة" لا يمكن تطبيقها ولا تكاد تكون لديها فرصة للتطبيق. فتصعيد الدعم العسكري الكبير للمعارضة المناهضة للأسد لن يُقابل إلا بالتصعيد المضاد وإحداث تأثير ضئيل على الأرض أو على مفاوضات السلام، بينما لا يقتصر خطر الأعمال العسكرية الأمريكية المباشرة على الانزلاق نحو التدخل المكلف والمواجهة مع روسيا فإن فرصه في إنهاء الحرب ودعم الاستقرار في سوريا أو تمكين حكومة سورية "معتدلة" تكون ضئيلة. وفي ظل هذه الظروف، وبعد ما يقرب من ست سنوات من الحرب وتلك الكارثة الإنسانية وهذا التغيير الجذري المتطرف والزعزعة المتزايدة لاستقرار الدول المجاورة لسوريا، نجد أنه حتى التسوية السياسية المنقوصة والتي أنهت الحرب الأهلية على طول الخطوط التي اقترحناها لا تزال تبدو أفضل بكثير من استدامة الصراع وكل ما يترتب على ذلك من عواقب. وكما ذكرنا في منظورنا الأول، فإن "أي سلام سيكون أفضل من هذه الحرب".²

وقد تغير الوضع على أرض الواقع في سوريا تغيراً كبيراً منذ نشر تلك الورقة قبل أكثر من عام. ولكن المبادئ الأساسية التي نطرحها لا تزال قائمة، بل إنها أصبحت أكثر جدوى وأكثر قبولاً لدى الجهات الفاعلة ذات الصلة عما كان عليه الوضع حين اقترحناها للمرة الأولى. واستناداً إلى عملنا السابق، فإن هذا المنظور التحليلي يقوم بتحديث مقترحاتنا الرامية إلى تهدئة الحرب الأهلية وتحقيق الاستقرار في سوريا. إننا نقوم بتقييم التطورات في سوريا والمنطقة خلال العام الماضي، ونشرح كيف عززت هذه التطورات آفاق مناطق السيطرة المتفق عليها والمدعومة من قوى خارجية، ونفترض حلاً خاصاً لهذه القضية الصعبة والتي تتعلق بكيفية حكم

الأراضي المأخوذة من تنظيم الدولة الإسلامية وهي خطة للإدارة الدولية المؤقتة لمحافظة الرقة. ولا تزال آفاق التحول السياسي الشامل في سوريا ضعيفة، ولكن لا تزال هناك فرصة للإدارة الجديدة في واشنطن لإحراز تقدم حقيقي إذا ركزت على وضع نهاية واقعية وقابلة للتحقيق، عبر تحقيق اللامركزية في سوريا تقوم على مناطق السيطرة المتفق عليها والمعترف بها والمدعومة من الشركاء الخارجيين.

تأثير التطورات الأخيرة

تغير الوضع على أرض الواقع كما تغير دور الجهات الفاعلة الخارجية في سوريا تغيراً كبيراً في الأشهر الأخيرة. ولعل أهم التطورات الحادثة هي تعزيز نظام الأسد لسلطاته وضم أراض إضافية، ولا سيما استيلائه على شرق حلب في كانون الأول (ديسمبر) 2016. وحلب هي ثاني أكبر مدينة في سوريا، وهي معقل المعارضة منذ سيطرة المتمردين على جزء من المدينة في عام 2011، وكانت حلب ذات أهمية رمزية وعملية كبيرة.³ وفقدان حلب لا يحرم المعارضة من السيطرة على مركز سكاني كبير ومن الحصول على "عاصمة" محتملة فحسب، ولكنه جعل أيضاً الحفاظ على خطوط الإمداد التي كانت شريان الحياة لكثير من قواتها أمراً مستحيلاً. وبالتالي فإن سقوط حلب يُنهي فعلياً أي تهديد واقعي تفرضه المعارضة على قبضة الأسد على السلطة ويدعم سيطرة النظام على معظم غرب سوريا، باستثناء جزء كبير من محافظة إدلب وبلدة الغوطة الشرقية في دمشق وبعض الضواحي المعزولة في أماكن أخرى. وتُهيمن جبهة فتح الشام (Jabhat Fatah al-Sham) المرتبطة بتنظيم القاعدة (جبهة النصرة سابقاً)، الآن على إدلب، بينما تحتفظ الجماعات الأكثر اعتدالاً بالمعقل الموجودة في الجنوب بالقرب من درعا وعلى طول الحدود الأردنية. وقد تم تعزيز التقدم العسكري للنظام على الأرض ليس فقط بواسطة القوات الجوية الروسية الضخمة (التي لعبت دوراً رئيسياً في غزو حلب) ولكن أيضاً من خلال القوة

البشرية المكتملة والتي تتكون في معظمها من المقاتلين الشيعة من إيران والعراق وأفغانستان وأماكن أخرى. وبينما قد تكلف الاستيلاء على حلب تكلفة إنسانية عالية للغاية وأظهر وحشية النظام والجهات الداعمة له، فقد حل أيضاً أحد أهم العقبات التي تعترض أي نهاية يمكن تصورها للزراع، إلا أن هذا الحل كان مأساوياً.

كما قد حدثت تطورات مهمة على أرض الواقع في شمال سوريا. فقد عززت وحدات حماية الشعب الكردية (Kurdish People's Protection Units)

سيطرته على مناطق كبيرة من الأراضي على طول الحدود التركية، بما في ذلك أقاليم كوباني في الشمال الشرقي وعفرين في الشمال الغربي وذلك بدعم كبير من الولايات المتحدة وغيرها من القوى. وقد حصل الأكراد السوريون، باعتبارهم

الشريك الرئيسي على أرض الواقع في المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ومع بعض القوات القتالية الأكثر توحيداً وفعالية على أرض الواقع في البلاد، على درجة من الحكم الذاتي السياسي والذي من غير المرجح إعادة انتزاعه في وقت قريب من النظام أو الجارة تركيا والتي تنظر لوحدة حماية الشعب -ولديها ما يبرر ذلك -

على أنها الذراع الإرهابي لحزب العمال الكردستاني. وفي الواقع، نجد أن تركيا قد تدخلت تدخلاً مباشراً في سوريا في آب (أغسطس) 2016 ولم يكن هذا التدخل ضد

نظام الأسد بل كان لمنع توحيد المنطقتين الخاضعتين لسيطرة الأكراد. وقد استولت المئات من القوات البرية التركية في عملية درع الفرات، بدعم من القوات الجوية التركية ومن خلال العمل مع مجموعات المعارضة السنية المدربة في تركيا، على

أراضي شمال حلب الممتدة من جرابلس (Jarabulus) على نهر الفرات إلى أعزاز (Azaz)، على بعد نحو 50 ميلاً إلى الغرب (والتي تمتد لمسافة 20 ميلاً إلى

الجنوب إلى منبج). ولم تقاوم القوات التركية المتداخلة تنظيم الدولة الإسلامية فحسب،

ولكنها قاتلت وحدات حماية الشعب الكردية (YPG) التي سعت تركيا إلى إعادتها إلى مواقعها شرق نهر الفرات. وقد منع التدخل التركي توحيد الأقاليم الكردية، لكنه أبعد أيضاً المقاتلين السوريين السنة عن الصراع مع نظام الأسد ووجههم إلى الأولويات التركية الناشئة حديثاً من الأكراد وتنظيم الدولة الإسلامية.

وسيتترك سقوط الرقة شرق دير الزور ليكون المركز الحضري الرئيسي الوحيد في سوريا الذي يقع تحت سيطرة الدولة الإسلامية بشكل كبير. ولكنه سيفتح أيضاً الباب أمام أسئلة كبرى حول من سيشيطر على الأراضي التي تم تحريرها.

وقد أحرز التحالف الدولي تقدماً جيداً في حملته ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الأجزاء الشرقية والجنوبية من البلاد خلال الأشهر الأخيرة. كما نجح التحالف الذي تقوده قوات سوريا الديمقراطية (SDF) على الأرض، وهو عبارة عن مجموعة من القوى الكردية والعربية السورية التي تُهيمن عليها وحدات حماية الشعب الكردية، في استعادة بعض الأراضي الإضافية وإحراز تقدم نحو الرقة "التي أعلنها تنظيم الدولة الإسلامية عاصمة له" حتى مع توقف الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع بين النظام والمعارضة. ويجري قطع طرق الإمداد في الرقة حالياً استعداداً لهجوم متوقع من قوات سوريا الديمقراطية في وقت ما في مطلع عام 2017. وسيتترك سقوط الرقة شرق دير الزور ليكون المركز الحضري الرئيسي الوحيد في سوريا والذي يقع تحت سيطرة الدولة الإسلامية بشكل كبير. (ويستمر النظام في السيطرة على النصف الغربي المتنازع عليه.) ولكنه سيفتح أيضاً أسئلة رئيسية حول من الذي سيشيطر على الأرض بمجرد تحريرها، وهي مسألة نستكشفها أدناه.

هذا وقد حدثت تطورات مهمة على الجبهة الدبلوماسية. حيث عملت الولايات المتحدة خلال خريف عام 2016 على نطاق واسع مع روسيا في محاولة لإبرام اتفاق وطني لوقف إطلاق النار بين قوات النظام والمعارضة يسمح بتوفير المساعدات الإنسانية للمدنيين ويوفر أرضاً للقوات الجوية السورية ويسمح باستمرار الضربات العسكرية ضد الجماعات المتطرفة مثل جبهة فتح الشام وتنظيم الدولة الإسلامية،

فمن الواضح الآن أنه ليس هناك حالياً أي احتمال على المدى القريب لإزالة الأسد، سواء عن طريق المفاوضات أو القوة العسكرية.

والتي سيتم تنسيقها من مركز تنفيذ مشترك للضباط والمسؤولين الروس والأمريكيين. وقد تم التوصل إلى اتفاق على هذا النحو في أيلول (سبتمبر) 2016، ولكن سرعان ما انهار هذا الاتفاق بعد أن قتلت الولايات المتحدة عن طريق الخطأ ما يصل إلى 62 فرداً من قوات النظام السوري (والعدد لا يزال محل جدل) في غارةٍ للقصف كانت موجهةً بشكلٍ خاطئ، وبعد ذلك قصف النظام أو روسيا (مسألة لا تزال محل جدل أيضاً) قافلةً للمساعدات تحاول الوصول إلى المواطنين المحاصرين في شرق حلب. 4 وقد اتهم كل طرف الطرف الآخر بسوء نيته وانهار اتفاق وقف إطلاق النار مثلما انهارت العديد من المحاولات السابقة، تاركاً إدارة أوباما (Obama) كي تُعلن أنها لن تسعى للعمل مع موسكو مجدداً لوضع اتفاق جديد. 5 وبحلول نهاية عام 2016، ومع اقتراب نهاية عمل إدارة أوباما، وجدت الولايات المتحدة نفسها مدفوعةً إلى الهامش فيما يتعلق بالوضع الدبلوماسي في سوريا. وأصبحت روسيا تمتلك زمام المبادرة بشكلٍ كبيرٍ بالتنسيق مع تركيا وإيران وباتت الجهات الداعمة إقليمياً للمعارضة تتعامل مع موسكو بشكلٍ متزايد. وفي كانون الأول (ديسمبر) 2016، أعلنت روسيا وتركيا وإيران التوصل إلى اتفاقٍ خاصٍ بهم لوقف إطلاق النار - وهو أمر مشابه جداً في جوهره لما سعت الولايات المتحدة وروسيا للتفاوض عليه. وفي هذا الإصدار، نجد أن النظام وعدداً من جماعات المعارضة الكبرى (بما في ذلك - كما زعمت روسيا - جماعة أحرار الشام المتطرفة التي تتعاون بشكلٍ وثيق مع جبهة فتح الشام) ستوقف العمليات العسكرية ضد بعضها البعض على أن يقوم جميع الأطراف بالاستمرار في استهداف الجماعات المتطرفة. مثل تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة فتح الشام. 6 وقد تمت مناقشة آليات وقف إطلاق النار والتنفيذ المقترحة في أستانا في كازاخستان حيث اجتمعت القوى الخارجية نفسها ونظام الأسد

وأعضاء المعارضة السورية في كانون الثاني (يناير) 2017، 7 ومهما كان المصير النهائي لهذه المساعي، فإن ما يثير الدهشة في هذه المساعي الدبلوماسية هو أن الولايات المتحدة لم تُشارك في مفاوضاتها وأن تركيا تعمل الآن بشكلٍ وثيقٍ مع دولتين كانتا تمثلان في الماضي أكبر خصمين لها في سوريا.

لماذا تحسنت آفاق وقف التصعيد؟

لقد كان لتلك التطورات أثر كبير على مستقبل الصراع، ولما لم يكن ثمة شيء بدون تكلفةٍ وتعقيدات، فليس في سوريا إجابات سهلة فقد أدت تلك العوامل إلى دعم احتمالات وقف تصعيد الحرب وتحقيق اللامركزية في البلاد. أولاً، من الواضح الآن أنه لا يوجد حالياً أي احتمال على المدى القريب لإزالة الأسد سواء عن طريق المفاوضات أو باستخدام القوة العسكرية. ومن المؤكد أن النظام سيظل يُواجه المقاومة في جيوب الغرب، ولم يتمكن من التعويض الكامل عن النقص الخطير في الأفراد الذي يزيد من اعتماده على الدعم الخارجي. ولكن وعلى الرغم من نقاط الضعف هذه، فقد أصبح من الواضح الآن أكثر من أي وقتٍ مضى أن توفير أسلحة أكثر تقدماً للمعارضة (بما في ذلك الأسلحة المضادة للطائرات التي أذن بها الكونجرس في كانون الأول (ديسمبر) 2016 لن يفرض على النظام والجهات الداعمة له تكاليفاً تكون ضرورية لإجباره على التخلي عن السلطة أو تقاسمها. فلسنواتٍ، كان مؤيدو المساعدة العسكرية للمعارضة قد بالغوا في قدرة هذا المنهج على إجبار الأسد على قبول عملية الانتقال السياسي (الذي كان ينظر إليه هو والعديد من مؤيديه باعتباره تهديداً ليس فقط لحكمهم، بل على حياتهم أيضاً وعلى أماكن التجمعات العربية غير السنية في سوريا) والآن باتت هذه الآفاق أكثر التباساً. ويعكس التغيير الكامل للمنهج الأمريكي تجاه التدخل العسكري على نطاق واسع، والمواجهة العسكرية والسياسية مع روسيا، والرغبة في تقديم المزيد من الدعم لجماعات المعارضة الإسلامية - والتي تبدو جميعها غير محتملة الآن تحت إدارة ترامب - أصبح الأمر الآن شبه مؤكداً ومقبول على نطاقٍ واسعٍ بأن الأسد سيبقى في السلطة في المستقبل المنظور.

وفي حين أن الحكم غير المحدد لديكتاتور وحشي تسبب في الكثير من الدمار هو أمر يدعو إلى الانزعاج وسيؤدي بلا شك إلى محافظة بعض الجهات المعارضة على المقاومة المسلحة، فإن الوضوح بشأن بقائه على المدى القريب يزيل أحد أكبر العقبات أمام أي تسوية تفاوضية، وكان هذا هو الحل لمصيره السياسي.

ثانياً، فقد تحسنت آفاق التوصل إلى اتفاق وطني مستدام لوقف إطلاق النار لأن الأهداف الرئيسية للنظام والجهات الداعمة له قد تحققت الآن وإلى حدٍ كبيرٍ. ويود الأسد أن يُعيد سيطرته على البلاد بأكملها ويحاول كسب الدعم من روسيا وإيران في القيام بذلك. ولا ينبغي التقليل من شأن طموحات الأسد والضغوط التي تحيط به من دائرته الداخلية في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن أهم أهدافه هي الحفاظ على السلطة والسيطرة على المراكز الاقتصادية والسكانية الرئيسية على طول "الظهر الغربي" في سوريا والذي يقرب من تحقيقه بالسيطرة على حلب وغيرها من الجيوب المعارضة المتبقية. ومن الناحية الواقعية، وبدون الحصول على قدرٍ هائلٍ من الدعم الإضافي من الخارج – والذي من غير المرجح أن يكون جاهزاً – سيكون النظام مُنشغلاً بالكامل في محاولة إسقاط المناطق المقاومة خارج دمشق وحمص واحتواء المتطرفين في محافظة إدلب. وهذا يعني أن النظام ليس لديه القوة البشرية أو الموارد اللازمة لتحدي الأكراد والأتراك بشكل كبير في الشمال أو تنظيم الدولة الإسلامية في الشرق أو معقل المعارضة في الجنوب. وقد كانت حاجة النظام للانسحاب من مدينة تدمر وسط سوريا خلال هجومه النهائي على حلب، التي استولى عليها النظام من تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2015، مثلاً واضحاً على الصعوبات التي يواجهها في السيطرة على كل الأراضي التي يسعى من أجل السيطرة عليها.

والأهم من ذلك هو أن الأهداف الرئيسية للجهات الداعمة للنظام قد تحققت إلى حدٍ كبيرٍ. فقد كانت أهداف روسيا الرئيسية في سوريا هي منع تغيير النظام (الذي يبدو أن الرئيس فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) يعتقد أن التغيير يمكن أن

يشكل في نهاية المطاف تهديداً لروسيا نفسها)، وكذلك إظهار القوة العسكرية والسياسية الروسية، ومنع المتطرفين السنة (الذين يمثلون أيضاً تهديداً لروسيا) من الوصول إلى السلطة في دولة إقليمية مهمة كسوريا. ويمكن اعتبار كل هذه الأهداف قد تحققت دون أن تحتاج روسيا إلى القيام بمهمة مكلفة ومحفوفة بالمخاطر تتمثل في مساعدة نظام الأسد في الجهود الرامية إلى استعادة البلد بأسره. ويمكن أيضاً أن نعتبر أن الأهداف الرئيسية لإيران وهي المحافظة على وجود جسر بري لحزب الله اللبناني، ومنع منافسيها من الدول السنية الرئيسية مثل السعودية وقطر من الحصول على نفوذ في سوريا قد تم تحقيقها طالما أن الأسد لا يزال في السلطة.⁸ فقد كانت روسيا وإيران على حدٍ سواء على استعداد لتقديم موارد كبيرة - إلى درجة غالباً ما يُسيء الغرب تقديرها - من أجل الحفاظ على مصلحتهما الأساسية للحفاظ على الأسد في السلطة. وليس من المرجح أنهما على استعداد لتحمل تكاليف ومخاطر مماثلة لمساعدته على استعادة السيطرة على المناطق التي لا يُسيطر عليها حالياً والتي هي أقل أهمية لحكمه. وأخيراً، فقد تحسنت احتمالات وقف التصعيد واللامركزية لأن خيارات المعارضة ضاقت إلى حدٍ كبيرٍ. وفي حين كان هناك أساس واحد معقولاً للتصديق يقبله الكثير من عناصر المعارضة والعديد من الخبراء الخارجيين وهو أن الأسد سيستسلم للضغوط الواقعة عليه كما فعل غيره من دكتاتوريات الربيع العربي، فإن هذا الأساس لم يعد قائماً حالياً. وقد كانت مطالب المعارضة بأن يتخلى الأسد عن السلطة كجزء من أي اتفاق لإنهاء الحرب مفهومةً حتماً؛ نظراً لجرائمه ضد الشعب السوري، ولكنها أصبحت غير واقعية الآن وبشكلٍ كبيرٍ مع تراجع احتمالات إسقاطه والتأكد من عزم روسيا وإيران على منع حدوث ذلك. وفي خريف عام 2016، كانت المعارضة المناهضة للنظام لا تزال تأمل في أن يؤدي انتخاب هيلاري كلينتون (Hillary Clinton) إلى قلب الأمور لصالحها لأنها كان يُنظر إليها على أنها أكثر ميلاً إلى التدخل من الرئيس باراك أوباما ولأنها قد طالبت بإقامة منطقة حظر جوي وإقامة مناطق آمنة في سوريا.

لكن في ظل الظروف الراهنة، ومع سقوط حلب في أيدي النظام وتخلي تركيا عن تغيير النظام وحدوث تغيير في أولوياتها وانحسار أولويات المملكة العربية السعودية في اليمن، باتت معظم الكيانات المعارضة الآن تُدرك أنها يجب أن تعتمد أهدافاً أكثر واقعيةً. ويؤكد منتقدو السياسة الأمريكية في سوريا على أن التدخل العسكري الأكثر قوة في وقت مبكر كان من الممكن أن يُطرح بالنظام أو أن يجبره على الأقل على تقاسم السلطة وتحقيق الاستقرار في سوريا في ظل حكومة أكثر اعتدالاً وبالتالى الحفاظ على أرواح السوريين ومنع روسيا وإيران من التأثير على الموقف. وسيستمر المحللون في مناقشة هذه النقطة، ولكن الأمر الآن يبدو أكثر صعوبة. وما يهم الآن هو كيف يمكن للولايات المتحدة أن تُساعد في إنهاء الصراع الذي كانت عواقبه الإنسانية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية وخيمة في ظل الحقائق الراهنة على أرض الواقع.

منهج أكثر تفاؤلاً: عدم التصعيد واللامركزية

سبق وأن ذكرنا في المنظورين التحليليين الأولين وبالنظر إلى البدائل أن الطريقة الواقعية الوحيدة للمضي قدماً في سوريا تتمثل في إرجاء مسألة مصير الأسد المثيرة للانقسام، وبدلاً من ذلك المضي قدماً في مساحٍ تضم أطرافاً رئيسيةً فاعلةً داخليةً وخارجيةً للتفاوض على إبرام اتفاق وطني لوقف إطلاق النار وإقامة الحكم اللامركزي للبلاد. وقد اعترفنا أنه من بين العقبات الرئيسية التي تعترض هذا المنهج كون الجهات الفاعلة الرئيسية داخل سوريا وخارجها قد تُفضل القتال بدلاً من الموافقة على استمرار حكم الأسد لأن الجغرافيا والديموغرافيا في أجزاء من سوريا، بما في ذلك حلب، كانت معقدة بالقدر الذي يجعل أي نوع من اللامركزية مستحيلاً ولأن النظام أو المعارضة لم يُظهرا حتى الآن دلالاتاً على الوصول إلى "حالة الجمود الضار لكلا الطرفين" والذي اقترحه بعض الباحثين من أجل إنهاء الحروب الأهلية، وأن النظام أو المعارضة أو كليهما قد يرفضان أي حل توافقي على أمل الوصول إلى أهدافهما القصوى في مرحلة ما في المستقبل.⁹

وفي أعقاب التطورات المذكورة أعلاه، تم تقليص تلك العقبات وأصبح من الأسهل الآن معرفة كيف يمكن أن تنشأ سوريا غير مركزية وأن تتألف من مناطق السيطرة المتفق عليها والتي تحميها جزئياً قوى خارجية. ونستخدم هنا لفظة "تنشأ" لأن السيناريو الأكثر احتمالاً لا يُبشر بقيام النظام والمعارضة والقوى الخارجية بالاجتماع سوياً لتوقيع معاهدة سلام مفصلة؛ وبدلاً من ذلك، من المحتمل أن يتطور نوع النتائج التي نقرحها ليكون مزيجاً من الاتفاقات العامة الواسعة النطاق التي يفاوض عليها الدبلوماسيون ومن التفاهات المحلية التي قد تتوصل إليها الأطراف على أرض الواقع. وبهذا المعنى، وكما حدث في البوسنة في منتصف التسعينيات، فقد كان من الممكن تسهيل عملية السلام عن طريق التغييرات الديموغرافية على أرض الواقع والاتفاق الخارجي على تلك التغييرات واستنزاف الأطراف المتحاربة. وعلى خلاف ما حدث في البوسنة، فإن السلام لن يتحقق جراء اتفاق رسمي مفصل وإنما سينتج عن سلسلة من التفاهات المحلية والدولية.

وفي سبيل الوصول إلى أنواع التفاهات التي ستكون ضرورية، فإن اتفاق وقف إطلاق النار من جانب روسيا وتركيا وإيران يعد نقطة بداية جيدة، ولكنها غير كافية. وستكون الترتيبات المستدامة على المدى الطويل أكثر فعاليةً إذا تضمنت اتفاقاً مع أطراف فاعلة رئيسية أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة وشركائها من الخليج وغيرهم من مقدمي الدعم لمعارضة الأسد. وينبغي لجميع هذه البلدان الالتقاء على طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن لبحث ترتيبات من شأنها أن توضح كيفية المشاركة في وقف إطلاق النار (ستكون مثالية في حالة شمولها أكبر عدد ممكن من الجماعات المعارضة - مع استبعاد الجماعات المتطرفة التي حددتها الأمم المتحدة، مثل جبهة فتح الشام وتنظيم الدولة الإسلامية)، وكذلك الترتيب لعملية تقديم المساعدات الإنسانية والإفراج عن السجناء، ودفع عملية الإصلاح السياسي في سوريا. لا ينبغي لأحد أن تكون له أي توهامات بخصوص المسارات الأخيرة،

مناطق التحكم السورية



ملحوظة: يجب التعامل مع هذه الخريطة بوصفها تقيماً تصورياً للأراضي وتتضمن العديد من التغييرات في مناطق السيطرة التي نتوقعها، ولكنها لم تحدث بعد. ويشمل ذلك السيطرة التركية على منبج، وسيطرة النظام على الغوطة، والجيوب المتنازع عليها في حمص وتدمر. أما بالنسبة إلى دير الزور، فيمكن دمجها في الإدارة الدولية المقترحة للرفقة أو قد تسقط في أيدي قوات النظام. وبالنظر إلى حالة عدم اليقين، تظهر المحافظة مخططة للإشارة إلى كلا النتيجتين المحتملتين.

RAND PE233-1

يمكن أن تحتاج إلى المزيد من القوات وبالتالي إحياء المزيد من العنف في الداخل. وبالمثل، ففي حين أن الأكراد السوريين يرغبون في إحكام السيطرة على أراضيهم وتحقيق قدر أكبر من الحكم الذاتي والاستقلال السياسي في نهاية المطاف، فإنهم يعرفون أيضاً أنهم يفقدون حالياً إلى أية وسائل تساعد على إخراج تركيا عسكرياً أو السيطرة على أية مراكز سكانية سنية عربية كبيرة قسراً.

لكن، حتى الخطوات الصغيرة في اتجاه دمج بعض أطراف المعارضة في المؤسسات السورية - وإضفاء الطابع الرسمي على درجة ما من اللامركزية من خلال عملية الإصلاح الدستوري - يمكن لها أن تفتح الطريق أمام شكل من أشكال التسامح المتبادل، يؤدي إلى شيء من التعاون العملي في نهاية المطاف. وبالمثل، فإن تحديد مناطق السيطرة المتفق عليها والحفاظ على وقف إطلاق النار على أساسها سيكون أمراً بالغ الصعوبة، ولكن ينبغي أن يكون ذلك ممكناً من خلال التفاهم بين القوى الخارجية والتي سيستفيد جميعها من إنهاء القتال. كيف سيبدو مثل هذا الترتيب على الأرض؟ تُشير الخريطة إلى ما قد ينتج عنه اتفاق حول مناطق السيطرة في سوريا.

في الغرب، سيركز النظام في المقام الأول على توطيد حكمه، وإزالة جيوب المقاومة، والتعامل مع التهديدات المتطرفة من جبهة فتح الشام في إدلب، وإعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب التي دامت لست سنوات. وستركز روسيا وإيران مساعدتهما على إعادة الإعمار والدفاع، بعد أن التزمتا بالحفاظ على نظام الأسد، بدلاً من العمليات الهجومية المستمرة ولن تقوما بالمساعدة في أي جهود ترمي إلى إعادة السيطرة على المناطق التي لا يُسيطر عليها النظام حالياً. 10 ومن الممكن أن يلتزم كل من النظام والمتطرفين في إدلب بهدنة غير مستقرة نظراً للنقص الحاد الذي يعانونه في الأفراد على الرغم من أن النتيجة الأكثر احتمالاً هي أن هذه المنطقة المحرومة من الدعم الخارجي ستقع في نهاية المطاف في أيدي النظام. وفي الشمال، يمكن أن يستقر الوضع أيضاً بشكلٍ أو بآخر وفقاً لخطوط المعركة الحالية. فبعد أن نجحت تركيا في السيطرة على الأرض لمنع توحيد الأقاليم الكردية، بات من غير المرجح أن تتركها الآن فعبء الاحتفاظ بتلك الأرض لا يوازي الجهد الذي قامت بها للسيطرة عليها. ومن الممكن أن تسعى تركيا إلى توسيع أراضيها مع استمرار الهجمات الإرهابية الكردية في تركيا والزيادة التوتر؛ ففي الواقع، من المرجح أن تسعى تركيا لإدراج المنطقة من الباب إلى نهر الفرات، بما في ذلك منبج، وهذا من شأنه أن يجعلها "منطقة" أكثر طبيعية واستدامة. لكن انقرة ستكون مترددة في محاولة احتلال كل المناطق الكردية في شمال سوريا، والتي

وسيسعون للحصول على المزيد من الدعم السياسي والعسكري من الولايات المتحدة في مقابل مساعدتهم في مواصلة تحرير الأراضي من تنظيم الدولة الإسلامية، ولكنهم يعرفون أيضاً أنه من غير المحتمل الاعتراف الرسمي باستقلالهم الذاتي أو حصولهم على أي دعم يُغضب تركيا. وبالتالي يمكن تجميد الوضع على الأرض في شمال سوريا إلى ثلاث مناطق متفق عليها للسيطرة: منطقتان كرديتان تفصلهما منطقة عربية تدعمها تركيا. 11 ويمكن للولايات المتحدة أن تُواصل دعمها لكل من شركائهما الأكراد والأتراك ولكنها أيضاً قد تقوم بتقييد هذا الدعم.

وفي الجنوب، يمكن تصور تجميد مماثل للحالة على الأرض. وخلافاً لما هو الحال في ادلب حيث تسيطر جماعات المعارضة المتطرفة الآن، فإن الجماعات الأكثر اعتدالاً والتي يدعمها الغرب هي التي تسيطر على درعا والأراضي على طول الحدود الأردنية. ولم تعد هذه الجماعات تُشكل تهديداً استراتيجياً للنظام الذي سيكون له مصلحة في تحملها في سياق الاتفاق الوطني لوقف إطلاق النار. كما يمكن للولايات المتحدة والدول الأخرى التي دعمت هذه الجماعات أن تُواصل دعمها في مقابل تعاون تلك الجماعات مع اتفاق وقف إطلاق النار واستمرارها في مقاومة تنظيم الدولة الإسلامية. وحتى لو قرر النظام استهداف هذا الجيب أو الجيب الآخر الواقع تحت تأثير تركيا في الشمال، فقد أظهرت دراسة الحرب الأهلية أنه من الصعب للغاية القضاء على المتمردين الذين يمكنهم الوصول إلى الملاذات عبر الحدود، في حين تقع درعا وجرابلس على الحدود التي توفر هذه الظروف المستدامة.¹² ولعل التحدي الأكبر للجميع في سوريا اللامركزية هو ما يجب القيام به مع الأراضي التي أُخذت من تنظيم الدولة الإسلامية. وفي حين أن القوات الكردية التي تدعمها الولايات المتحدة مع مساعداتها العربية، تبدو قادرة على أخذ الرقة، فإن السيطرة عليها تظل أمراً آخر. ولا يعتبر السماح للأكراد بالسيطرة على محافظة الرقة خياراً قابلاً للتطبيق على المدى الطويل لأن مدينة الرقة والإقليم المحيط بها

عربيان في الغالب، وسيفاومان الهيمنة الكردية عليهما – وسبقاوم معهما حلفاء أمريكا الإقليميين، ولا سيما تركيا. وبالمثل، فإن دعوة النظام إلى السيطرة على الرقة بعد تحريرها أمر بنطوي على إشكالية كبيرة، ليس فقط لأنها سوف تتعارض مع معظم حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة ولكن أيضاً لأنها ستقاوم على الأرض كما أنه من المرجح أن لا يتمكن النظام من منع تنظيم الدولة الإسلامية من العودة مجدداً. ولكن مجرد مساعدة قوات الدفاع الذاتي على أخذ الرقة ثم الانسحاب منها وترك مختلف الفصائل إلى أجهزتها الخاصة يعتبر بمثابة وصفة حقيقية لتجدد الصراع - وهو ما يمكن أن يقوض أي استقرار قد يظهر في أجزاء أخرى من سوريا ويسمح بعودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية من جديد. لذلك، وفي حين أن الترتيبات المستقرة نسبياً لبقية سوريا على الخطوط الموصوفة أعلاه قد تظهر بشكل طبيعي بمجرد القيام بتقاهمات ضمنية بين الجهات الفاعلة الخارجية، فإن الرقة قد تتطلب القيام بمساعٍ دولية أكثر حزمًا وتعاوناً بما يتطلب إبرام اتفاق على الأقل بين روسيا والولايات المتحدة وتركيا. ولذلك، فإننا نُوصي بأن تقترح الولايات المتحدة وضع محافظة الرقة بعد تحريرها، تحت إدارة دولية مؤقتة، وبالتالي إنشاء منطقة محايدة لا يسيطر عليها النظام ولا المعارضة، في انتظار الحل النهائي للحرب الأهلية.

الإدارة الدولية لمحافظة الرقة

يقوم اقتراحنا للإدارة الدولية لمحافظة الرقة على مدينة الرقة التي تسيطر عليها قوة كردية وعربية مختلطة وتدعمها القوة الجوية المقدمة من الولايات المتحدة وربما بالتعاون مع روسيا والجهات الفاعلة الدولية الأخرى. وأن يغادر العنصر الكردي للقوة بمجرد أخذ المدينة تاركاً وراءه العنصر العربي بالإضافة إلى الميليشيات الإضافية التي قد تنشأ محلياً.

ولعل التحدي الأكبر للجميع في سوريا اللامركزية هو ما يجب القيام به مع الأراضي التي استعيدت من تنظيم الدولة الإسلامية.

وسبواصل عدد قليل من أفراد الولايات المتحدة تقديم المشورة والدعم لهذه القوة. وستتولى الأمم المتحدة إدارة المدينة والإقليم المحيط بها، وذلك بالعمل من خلال مجالس المدن والمجالس الإقليمية التي سيتم تشكيلها أو إعادة تكوينها من جديد. وستنشر قوة صغيرة تابعة للأمم المتحدة ترتدي خوذات زرقاء بهدف حماية المسؤولين الإداريين الدوليين. وسيقوم ممثلو الأمم المتحدة، بالتعاون مع المجالس المحلية، بتنسيق المساعدات الدولية والإنسانية. ويوجد بديل لقوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يتمثل في وجود قوة ائتلافية مفضضة من الامم المتحدة قد تنظمها روسيا والولايات المتحدة بشكل مشترك.

وستتطلب الإدارة الدولية للرقعة موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبالتالي الحصول على الدعم الروسي. لكن موسكو قد تنجذب إلى ترتيب يساعده على إنهاء الصراع واحتواء مقاومة تنظيم الدولة الإسلامية، وإعطاء روسيا حصة في السيطرة على هذه المنطقة في الوقت الذي فشلت فيه الولايات المتحدة وروسيا في إيجاد أرضية مشتركة كافية للعمل معاً حتى الآن. ومن شأن مثل هذا التحرك أن يُعطي روسيا أيضاً فرصة لتبادل منهج الولايات المتحدة الأقل مواجهةً مع موسكو، إذا تحركت إدارة ترامب في هذا الاتجاه، وإعطاء الرئيس دونالد ترامب (Donald Trump) فرصة للبرهنة على أن الولايات المتحدة يمكن أن تستفيد من التعاون مع روسيا كما أكد كثيراً.

ومن المحتمل أن تُفضل تركيا وحلفاء الولايات المتحدة الإقليميون أيضاً الإدارة الدولية على أي من هذه البدائل: الأكراد أو تنظيم الدولة الإسلامية أو سيطرة النظام. ويمكن أن تكون النتيجة هي إنشاء منطقة آمنة بشكل معقول في شرق البلاد تتألف من الأقاليم الكردية الثلاثة في ظل الإدارة الكردية ومحافظة الرقة تحت الإدارة الدولية، وتتمتع جميعها بدرجةٍ من الحماية الأمريكية أو الحماية الدولية الأوسع نطاقاً. وسيكون لهذه المبادرة آثار رمزية وعملية على السواء. فالرقة والموصل

هما المدينتان الأكثر ارتباطاً بمشروع الدولة الإسلامية والمظالم السنبة العربية التي تحاول الجماعة الدخول فيها. لذلك، فإن الاستثمار في مستقبل الرقة وحمايتها من تكرار الصراع يعتبر أمراً حاسماً لرمزية الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية. ويوجد أيضاً اعتبارات عملية على أرض الواقع. ولأن قوة التحرير التي تطرد تنظيم الدولة الإسلامية من المرجح أن تضم قوات حماية الشعب وقوات الدفاع الذاتي، فمن المؤكد أن تركيا ستمنع أي تدفق للمساعدة في تحقيق الاستقرار للمدينة بسبب القلق من أنها ستعزز دون قصد مشروع حزب الاتحاد الديمقراطي. ومن المتوقع أن يكون إقليم كردستان العراق والذي يمثل الحدود البرية الوحيدة الممكنة الأخرى لتقديم المساعدة أكثر استيعاباً لذلك على الرغم من أنه قد يتم إغلاق الحدود على بعض المساعدات نظراً لتأثير تركيا والقيادة الكردية العراقية والمنافسة العراقية الكردية ومشاركتهم في العرقية في سوريا.

ولن تكون أنقرة وحدها هي التي لديها مشاكل في تقديم مساعدات الاستقرار إلى هياكل الحكم المستقبلية في الرقة. بل ستكون الولايات المتحدة وشركاؤها الغربيون، من الناحية السياسية، على استعداد لتقديم المساعدة الإنسانية على أساس الحاجة فقط ولكن المساعدة في مجال الاستقرار تتطلب شروطاً أكثر صرامة، وهي أن يكون هيكل الحكم المحلي شاملاً. حيث أخذ الأكراد أغلبية المناطق العربية داخل سوريا بما في ذلك تل أبيب ومنبج، ولم ينشئوا هياكل حكم شاملة. وفضلوا العمل بدلاً من ذلك من خلال المجالس العسكرية المحلية أو من خلال مجالس للأجانب خاضعة للنفوذ الكردي. وترك الرقة تحت السيطرة الكردية من شأنه أن يكون عائقاً أمام معظم أشكال المساعدة الدولية.

فالعامل على كل التفاصيل وكسب الدعم الدولي لإدارة دولية مؤقتة في الرقة لن يكون سهلاً ويمكن أن يفشل، مثل كل الجهود السابقة التي كانت ترمي لجلب الأطراف الخارجية معاً في أي خطة لسوريا.

الرئيسية ستكون لها مصلحة في إنجاحها. وسيظل الاستمرار في تأمين المدينة من قوات تنظيم الدولة الإسلامية المتبقية وغيرها من الجماعات المتطرفة مطلوباً، ولكننا لن نحتاج إلى الدفاع ضد النظام أو الأتراك أو الروس أو المعارضة السورية المعترف بها على الأقل.

الخاتمة

أدت الحرب في سوريا والتي دامت لما يقرب من ست سنوات إلى مقتل ما يقرب من نصف مليون شخص وزعزعة الاستقرار لدى دول الجوار لسوريا، وتسببت في أكبر أزمة للاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، وأوجدت مسلمين متطرفين في المنطقة وحول العالم مما أدى إلى تكثيف الانقسامات الطائفية والجيوسياسية في المنطقة وجلبت القوى الدولية إلى مواجهة سياسية وعسكرية مباشرة. وتتجاوز مصلحة الولايات المتحدة الآن في إنهاء هذا الصراع بشكل كبير المصالح المشروعة الأخرى، بما في ذلك إنهاء حكم الأسد وتقديم أتباعه إلى العدالة والحد من التدخل الروسي والإيراني في المنطقة. وسيكون الاستمرار في السعي لتحقيق تلك الأهداف دون جدوى بمثابة وصفة لنزاع أكثر وأكثر تدميراً، في حين أن "كل ما يلزم" لتحقيقها سيتحمل تكاليف هائلة ويؤدي بالتأكيد إلى نتائج غير مرغوب فيها وغير مقصودة - بما في ذلك التصعيد المحتمل للحرب وتدفقات عدد أكبر من اللاجئين وانتشار الفوضى بدلاً من الحكم المعتدل في دمشق. والبدل الذي نقترحه هو اتفاق وطني لوقف إطلاق النار إلى أجل غير مسمى ونشأة سوريا اللامركزية على أساس مناطق السيطرة المتفق عليها والتي تدعمها القوى الخارجية وتقديم مساعدة كبيرة لإعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية والإفراج المتبادل عن السجناء والاتفاق على خطة للإدارة الدولية لمحافظة الرقة لحين التوصل إلى اتفاق أوسع بشأن مستقبل البلد السياسي، وهذا البديل لا يوفر ضمانات ولكنه يوفر طريقة أكثر واقعية بكثير من أي بديل آخر. فالإدارة الجديدة لن تخسر شيئاً يذكر، وستكسب الكثير في حالة تحقيق ذلك.

ولكن إذا تم النجاح - ونحن نعتقد أن المصالح الدولية أصبحت الآن متفقة بما فيه الكفاية - فقد يمكن لمحافظة الرقة أن تكون بمثابة جزيرة صغيرة للحياد، دون أن تكون تابعة للنظام ولا المعارضة، إلى جانب المناطق الأخرى التي تسيطر عليها الأطراف المعنية في الاتفاق الوطني لوقف إطلاق النار، فضلاً عن تواجدها أساساً أولى لزيادة التعاون الدولي في سوريا. وعلى المدى الطويل، ستُعاد السيطرة على محافظة الرقة إلى أي حكومة ستتأسس في دمشق جراء المفاوضات التي ستجرى برعاية دولية بين النظام وخصومه غير المتطرفين.

وبعد الاتفاق على ترتيبات الرقة، ينبغي أن تناقش واشنطن وموسكو إمكانية بذل جهود مشتركة لتحرير معقل الدولة الإسلامية الأخير في سوريا، وهي المنطقة الغنية بالنفط حول مدينة دير الزور. وقد تخضع هذه المنطقة أيضاً للمراقبة الدولية لحين التوصل إلى تسوية أوسع في سوريا، ولكن بالنظر إلى أن نظام دمشق لديه تقدم بالفعل، فمن الأرجح أن تقع هذه المنطقة تحت سلطته بعد إزاحة تنظيم الدولة الإسلامية. وبالطبع، يمكن بطريقة أو بأخرى أن ترفض الأطراف الرئيسية هذه الخطة أو التي قد تنحرف عن المسار خلافاً لذلك. وقد تفضل روسيا وإيران دعم الجهود التي يبذلها النظام لأخذ الرقة حالما يتم طرد تنظيم الدولة الإسلامية. ويمكن أن تفضل تركيا هذه النتيجة على بقاء أي تأثير لحزب الاتحاد الديمقراطي هناك. وقد تختار الولايات المتحدة إعلان "انتهاء مهمتها" بمجرد تحرير الرقة والتخلي عن المدينة للنظام وترك حلفائها الأكراد لتسوية أمورهم وحدهم. وقد يكون المجتمع الدولي حذراً من تولي إدارة الأراضي في منطقة دمرتها الحرب مثل سوريا.

ومع ذلك، فإن الجانب السلبي سيكون ضئيلاً إذا اقترحت الولايات المتحدة الترتيب الذي نقترحه. وإذا رفضت الأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى ذلك فلن تخسر شيئاً وستظل واشنطن حرة لاستكشاف خيارات أخرى. أما إذا ما حدث توافق في الآراء حول الاقتراح المتعلق بإنشاء منطقة تدار دولياً، فإن معظم الجهات الفاعلة

7 انظر أن بارنارد (Anne Barnard) وهويدا سعد (Hwaida Saad)، اتفاق إيران وروسيا وتركيا على دعم وقف إطلاق النار في سوريا دون توضيح الكيفية ("Iran, Russia, and Turkey Agree to Enforce Syria Cease-Fire, but Don't Explain How") نيويورك تايمز، 24 يناير 2017.

اطلع عليه بتاريخ 30 سبتمبر 2017:
<https://www.nytimes.com/2017/01/24/world/middleeast/syria-war-iran-russia-turkey-cease-fire.html>

8 وتجدر الإشارة إلى أن إيران أكثر تطرفاً في أهدافها من روسيا. فبينما تُظهر موسكو ميلاً لقبول الإصلاح السياسي الجزئي كجزء من تسوية تفاوضية، فإن طهران أقل حماساً لهذا الطرح.

9 حول مفهوم "الجمود الضار بالطرفين"، انظر ويليام زارتمان، توقيت مبادرات السلام: الجمود الضار واللحظات المناسبة ("The Timing of Peace Initiatives: Hurting Stalemates and Ripe Moments")، *Global Review of Ethnopolitics* الإصدار الأول، رقم 1، سبتمبر 2001. انظر أيضاً، ماكس فيشر (Max Fisher)، المفارقة السورية: لماذا تزداد الحرب سوءاً ("Why the War Only Ever Seems to Get Worse: Syria's Paradox")، نيويورك تايمز، 26 أغسطس 2016. اطلع عليه بتاريخ 30 يناير 2017: http://www.nytimes.com/2016/08/27/world/middleeast/syria-civil-war-why-get-worse.html?_r=0

10 ستكون إيران أقل ميلاً من روسيا لهذا الترتيب. ومع ذلك، وبما أنه يحمي المصالح الأساسية لطهران من إعادة إمداد حزب الله والحفاظ على نظام الأسد، فإننا نعتقد أن إيران ستتنضم إلى الصيغة إذا ما ضغطت روسيا من جانبها عليها لقبولها.

11 يوجد أيضاً سكان تركمانيون قليلون ولكنهم استراتيجيون في هذه المنطقة التي لها روابط لغوية وتاريخية مع تركيا.

12 انظر إيريك فورسبيرغ (Erika Forsberg)، الأبعاد العابرة للحدود الوطنية للحروب الأهلية: التجميع والعدوى والترابط ("Transnational Dimensions of Civil Wars: Clustering, Contagion, and Connectedness")، في تي ديفيد ماسون (T. David Mason) وسارة مكولفين ميتشيل (Sara McLaughlin Mitchell)، محرران، ماذا نعرف عن الحروب الأهلية؟ ("What Do We Know About Civil Wars?") لانهام، إن دي (Lanham, Md.): رومان (Rowman) ولينتليند (Littlefield)، 2016، ص 75-93؛ وهارفي ستار (Harvey Starr)، وجي. دابل توماس (G. Dale Thomas)، طبيعة الحدود والصراع الدولي: معاودة النظر في فرضيات بشأن الأرض (Hypotheses on Territory)، *International Studies Quarterly*، الإصدار 49، رقم 1، مارس 2005، ص. 123-139.

1 انظر جيمس دوبينز (James Dobbins)، و جيفري مارتييني (Jeffrey Martini)، وفيليب جوردن (Philip Gordon)، خطة سلام لسوريا (A Peace Plan for Syria)، ساننتا مونيكا، كاليفورنيا مؤسسة 2015، PE-182-RC، RAND Corporation. اطلع عليه بتاريخ 30 يناير 2017: <http://www.rand.org/pubs/perspectives/PE182.html>؛ جيمس دوبينز (James Dobbins)، و جيفري مارتييني (Jeffrey Martini)، وفيليب جوردن (Philip Gordon)، خطة سلام لسوريا II (A Peace Plan for Syria II)، ساننتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND Corporation، 2016، PE-202-RC. اطلع عليه بتاريخ 30 يناير 2017: <http://www.rand.org/pubs/perspectives/PE202.html>

2 دوبينز (Dobbins)، وجوردن (Gordon)، ومارتييني (Martini)، ص. 1.

3 كانت حلب هي أكبر مركز سكاني قبل الحرب في سوريا، ولكن النزوح الداخلي جعل دمشق هي الأكبر اليوم.

gnuo) غديون كاردي بنظر كتارا Karen DeY (إطلاق فئق ولء لمتحدة وروسيا تلؤلؤلأا تفاق) (، سوريا) "U.S., Russia Reach Deal on Cease-Fire in Syria"، شنتاوان بوسنت، 4 ط2016سبتمبر 19. لع خبتارء مءلعلنار: 2017 30نابءافء

https://www.washingtonpost.com/world/russian-foreign-minister-lavrov-says-he-was-thinking-of-calling-it-a-day-on-syria-talks-with-the-united-states/2016/09/09/f37ca320-75ff-11e6-9781-49e591781754_story

نلبنتلأوان لئلقلء (gnuoW anitsirk)، غ؛ كرلستلنا ولءل (3d4a1519f802.=mret_mtu?lmth?gnairS) سوريا فءلناراء شروط إطلاع مءاء بجملفوا مءءءل 'Not All Terms': Pentagon (Cease-Fire Being)، لءهءل سبتمبر 15. 2016 خبتارء مءلعللطا. سبتمبر 201730 fo: <http://thehill.com/policy/defense/296213-pentagon-not-all-terms-of-syrian-ceasefire-deal-being-met>

5 وزارة الخارجية الأمريكية، نص الإحاطة الإعلامية اليومية، 3 أكتوبر 2016. اطلع عليه بتاريخ 30 سبتمبر 2017. <https://2009-2017.state.gov/r/pa/prs/dpb/2016/10/262717.htm>

6 وفقاً لوزارة الدفاع الروسية، انضمت كل من قوات فيلق الشام وأحرار الشام وجيش الإسلام وثور الشام وجيش المجاهدين وجيش إلب وجبهة الشامية إلى وقف إطلاق النار على مستوى البلاد. إلا أن أحرار الشام نفت المشاركة كما انسحب عدد من جماعات المعارضة من المفاوضات المستمرة مستشهدةً بانتهاكات النظام في ريف دمشق. انظر بن هوارد (Ben Hubbard)، وإيريك شميدت (Eric Schmitt)، وماكل آر. جوردن (Michael R. Gordon)، وقف إطلاق النار مؤقتاً يمنح الأمل لمحادثات السلام (Cease-Fire in Syria Frays but Holds, Giving Hope to Peace Talks)، نيويورك تايمز، 30 ديسمبر 2016. اطلع عليه بتاريخ 30 سبتمبر 2017: <http://www.nytimes.com/2016/12/30/world/middleeast/syria-cease-fire.html>

حول هذا المنظور التحليلي

هذا هو المنظور التحليلي الثالث في سلسلة يطرح فيها المؤلفون الخطوات العملية التي تهدف إلى الوصول إلى وقف دائم لأعمال العنف وفصل القوى في سوريا. يُوصي المنظور التحليلي بمناطق السيطرة التي تدعمها القوى الخارجية باعتبارها مناطق واعدة لتحقيق هذه النتيجة. ويرى المؤلفون أن الرقة (Raqqa) في إطار هذه الصيغة ستُمثل تحديات خاصة يمكن معالجتها على أفضل نحو من خلال إدخال إدارة دولية في تلك المحافظة السورية.

يود المؤلفون أن يشكروا بن كونابل (Ben Connable)، وأندرو باراسيليتي (Andrew Parasiliti)، ومدير مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي بمؤسسة RAND، سيث جونز (Seth Jones)، الذين قاموا بمراجعة هذه الوثيقة.

تم تمويل هذه الدراسة من خلال التبرعات الخيرية من الأطراف الداعمة لمؤسسة RAND والدخل المتحصل من عمل المؤسسة.

نبذة عن المؤلفين

يشغل جيمس دوبينز (James Dobbins) كرسي الأستاذية لشؤون الأمن والدبلوماسية في مؤسسة RAND، وهو مساعد سابق لوزير الخارجية.

فيليب غوردون (Philip Gordon) هو زميل أول في مجلس العلاقات الخارجية. وقد شغل مؤخرًا منصب منسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الخليج العربي (2013-2015) ومساعد وزيرة الخارجية للشؤون الأوروبية والأوراسية (2009-2013).

جيفري مارتيني (Jeffrey Martini) هو محلل في شؤون الشرق الأوسط بمؤسسة RAND، وقد أمضى عام 2014 في مكتب وزارة الخارجية للنزاعات وعمليات تحقيق الاستقرار.

حقوق الطبع والنشر الإلكتروني محدودة

هذه الوثيقة والعلامة (العلامات) التجارية الواردة فيها محمية بموجب القانون. يتوفر هذا التمثيل للملكية الفكرية الخاصة بمؤسسة RAND للاستخدام لأغراض غير تجارية حصريًا. يحظر النشر غير المصرح به لهذا المنشور عبر الإنترنت. يُصرح بنسخ هذه الوثيقة للاستخدام الشخصي فقط، شريطة أن تظل مكتملة دون إجراء أي تعديل عليها. يلزم الحصول على تصريح من مؤسسة RAND، لإعادة إنتاج أو إعادة استخدام أي من الوثائق البحثية الخاصة بنا، بأي شكل كان، لأغراض تجارية. للمزيد من المعلومات حول إعادة الطباعة وتصاريح الربط على المواقع الإلكترونية، الرجاء زيارة صفحة التصاريح في موقعنا الإلكتروني www.rand.org/pubs/permissions.html.

مؤسسة RAND هي مؤسسة بحثية تُعَدّ حلولاً لتحديات السياسات العامة للمساهمة في جعل المجتمعات حول العالم أكثر أماناً وسلامةً وصحةً وازدهاراً. مؤسسة RAND هي مؤسسة غير ربحية وحيادية وملزمة بالصالح العام.

لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها. **RAND** علامة تجارية مسجلة. للحصول على مزيد من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.rand.org/t/PE233.



www.rand.org